المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقـــة بحثيـــة

المعركة المحتملة

دوافع ومآلات الحشد العسكري في غرب ليبيا

16-9-2025

إعداد

بسمة سعد

وحدة التطرف والارهاب و الصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عقب أيام من تدفق الحشد العسكري للجماعات المسلحة التابعة لجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب التابع للمجلس الرئاسي الليبي، ونظيرتها الموالية لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، من مدن شرق وغرب طرابلس، متجهة إلى العاصمة الليبية، مع استمرار حالة الاستنفار العسكري والأمني، ثار تساؤل رئيسي حول: دوافع ومآلات الحشد العسكري نحو طرابلس؟

المعركة المحتملة:

دوافع ومآلات الحشد العسكري في غرب ليبيا

ليست هذه هي المرة الأولى التي تخطف فيها العاصمة الليبية طرابلس أنظار المجتمع الدولي عقب أشهر من مقتل رئيس جهاز دعم الاستقرار «عبد الغني الككلي» المعروف بـ«غنيوة» التابع للمجلس الرئاسي على أيدي اللواء 444 قتال التابع للدبيبة في مايو 2025؛ حيث تم رصد تحركات لأرتال عسكرية ومليشيات مسلحة متنافسة من مدن شرق وغرب وجنوب طرابلس، إلى قلب العاصمة منذ يوم 28 أغسطس، كالحشود العسكرية القادمة من مصراتة –مسقط رأس رئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد الدبيبة– الواقعة على بُعد حوالي 200 كيلومتر (125 ميلًا)، إلى جانب تحركات لعناصر من الأمن العام من معسكر 7 إبريل باتجاه وسط العاصمة، بما يُنذر بموجة جديدة من التصعيد العسكري، إثر صراع نفوذ وسيطرة بين جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب التابع للمجلس الرئاسي الليبي، وبين رئيس حكومة الوحدة الوطنية «عبد الحميد الدبيبة»، وهو ما يدفع للتساؤل حول دوافع ومآلات الحشد العسكري نحو طرابلس؟

أولًا: طرابلس.. ما بين الحشد العسكري ومبادرات التهدئة

عقب أيام من استمرار الحشود العسكرية للجماعات المسلحة المتنافسة والمجهزة بأسلحة ثقيلة بما في ذلك الدبابات والمدفعية والطائرات المسيرة، في التدفق من مدن شرق وغرب طرابلس إلى العاصمة،

لا سيما من مدينة مصراتة –مسقط رأس الدبيبة–، سواء الموالية للحكومة أو التابعة لجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب التابع للمجلس الرئاسي الليبي، والمدعوم من تشكيلات من الزاوية والزنتان.

تضمنت الحشود العسكرية انتشار اللواء القتالي 444 وحدات في الشويرف جنوب غرب ليبيا، مدعومًا بطائرات هليكوبتر وأنظمة مراقبة إلكترونية، من أجل رصد أي نشاط مشبوه قرب خطوط وقف إطلاق النار، كما تقدم اللواء 166 من مصراتة نحو طرابلس معززًا بالدبابات والمركبات المدرعة، وكذلك الكتيبة 112 مشاة[1]، كما شوهدت آليات ومجموعات مسلحة في منطقة السبعة قرب مقر جهاز الأمن الخارجي.

كما نشرت وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في 30 أغسطس حوالي 1200 جندي من اللواء 444 إلى القربا (حوالي 70 كم شمال شرق الشويرف)، بما في ذلك بعض الدبابات القتالية الرئيسية وطائرة

هليكوبتر ووحدة حرب إلكترونية، كما تم نشر عدد كبير من القوات الإضافية من مصراتة في «أبو قرين» وبعيرات الحسون، على بعد 80 كم غرب سرت[2]، هذا إلى جانب انتشار قوات تابعة لجهاز الردع، المدعوم من تشكيلات من الزاوية والزنتان.

ولقد أكدت مصادر ميدانية، أن التحركات العسكرية تركزت نحو مواقع استراتيجية، أبرزها مجمع معيتيقة الذي يضم المطار والقاعدة الجوية والسجن المركزي، وهي مواقع حساسة تقع تحت سيطرة جهاز الردع منذ سنوات بقيادة عبدالرؤوف كارة التابع للمجلس الرئاسي، والذي يُعد التشكيل المسلح الأقوى في طرابلس، والأكثر تنظيمًا وتدريبًا، والهدف الرئيسي من الحشد العسكري للدبيبة في طرابلس، والذي تحولت على إثره طرابلس إلى ثكنة عسكرية مفتوحة؛ حيث تتحرك الكتائب المسلحة بكثافة بين أحيائها، وتتزايد الدعوات إلى الاستنفار، في ظل مؤشرات مقلقة على أن العاصمة تقف فوق صفيح ساخن قابل للانفجار في أي لحظة.

وفي إطار العمل على تنسيق عمليات الحشد العسكري وخطط التحرك، عقدت اجتماعات أمنية مغلقة، أبرزها لقاء عقده مستشار الأمن القومي ونجل شقيقة رئيس حكومة الوحدة الوطنية « إبراهيم الدبيبة » في حي الأندلس مع قادة مليشيات من غرب ليبيا، تم خلالها مناقشة الاستعدادات لمعركة محتملة تستهدف تحجيم خصوم الحكومة المنتهية ولايتها، وتأكيد استعداد مجموعات مسلحة من مصراتة للمشاركة في أي مواجهة قادمة مع جهاز الردع، ولقاء آخر عُقد في مقر رئاسة الأركان بطريق المطار في طرابلس يوم 4 سبتمبر2025، جمع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة بعدد من قيادات التشكيلات المسلحة التابعة لمدينة مصراتة[3].

تأتي هذه الحشود العسكرية استعدادًا لأي تصعيد مسلح بين الدبيبة وجهاز الردع، إثر نشر صحيفة "الصباح"، التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، بيانًا صادرًا باسم "قوة فرض القانون" التابعة لوزارة الدفاع الليبية يوم 29 أغسطس، وجهت خلاله إنذارًا إلى جهاز الردع، يطالبه بالامتثال لشروط محددة خلال مهلة لا تتجاوز 48 ساعة، هي كالتالي[4]:

- تسليم المطلوبين للنائب العام من العناصر الفارة المنتمية إلى جهاز دعم الاستقرار المنحل.
- تسليم المحكومين الذين تم تجنيدهم بصورة غير قانونية ضمن جهاز الشرطة القضائية.

- تسليم القيادات المتورطة في جرائم الاغتصاب والتعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- الامتناع الفوري عن عرقلة الإجراءات التصحيحية التي باشرت الدولة تنفيذها لإعادة هيكلة وتفعيل المؤسسات الأمنية الشرعية، وذلك في إشارة إلى قرار رئيس المجلس الرئاسي الصادر في 5 يونيو 2025، بالتنسيق مع الدبيبة بتشكيل لجنة للترتيبات الأمنية والعسكرية برئاسته، لإعداد وتنفيذ خطة لإخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة، إلى جانب تشكيل لجنة حقوقية برئاسة قاضٍ لمتابعة أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز وإجراء زيارات تفتيش دورية وحصر ومراجعة حالات التوقيف.

فالإجراءات التي أشار إليها البيان ووصفها بالتصحيحية، والتي جاءت بالتنسيق مع المنفي، منحت شرعية للدبيبة في ما اتخذه من إجراءات تصعيدية في مواجهة جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بما في ذلك شرعية الاشتباك/التصادم العسكري معه، كما أنها هدفت نحو انتزاع صلاحيات جهاز الردع منه، والتي تتضمن تمتع أعضائه بصفة مأموري الضبط القضائي، وحق مصادرة الأموال والأملاك المضبوطة، وتعقب العصابات الإجرامية والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى انتزاع حق جهاز الردع في إدارة عدة مؤسسات حيوية، أبرزها؛ القاعدة الجوية في معيتيقة وسجن معيتيقة، الذي يحتجز عددًا من قيادات تنظيم الدولة الإسلامية؛ مما يمنح لبعض مليشيات الدبيبة ذات الميول الداعشية فرصة لتحرير أنصارهم، وضمهم إلى صفوفها وتعزيز كتلتها التنظيمية وكذلك سيطرتها الميدانية في مواجه المليشيات المتنافسة لها.

فإن لم ينجح الدبيبة في الوقت الراهن لاغتيال كارة، كهدف رئيسي للتخلص من جهاز الردع والتفرد بالسلطة والسيطرة الميدانية في طرابلس، فعلى الأقل يعمل على تقويض نفوذه لحين تهدئة الداخل الليبي، وصرف أنظار المجتمع الدولي عن طرابلس، وتوفر بيئة مناسبة لاغتياله في كمين تتوفر فيه عنصر المفاجأة، وهو ما يُفسر كذلك الشروط الأربعة السالف الإشارة إليها، التي طالب الدبيبة جهاز الردع بالانصياع لها.

وردًا على بيان الشروط الأربعة، ومرافقته لحشد عسكري نحو طرابلس، أصدرت لجنة الترتيبات الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الرئاسي بيانًا يوم 31 أغسطس 2025، أكدت فيه التزامها الكامل بمهامها في تعزيز الاستقرار ودعم المسار الأمني والعسكري، وذلك تحت إشراف القائد الأعلى للجيش الليبي، وشددت على عدة نقاط أبرزها؛ التمسك بمبدأ الشرعية في كافة التحركات العسكرية والأمنية، والالتزام الصارم

بوقف إطلاق النار، ضرورة رجوع جميع القوات والوحدات إلى مناطقها ومعسكراتها المقررة فورًا، إلى جانب استمرار التنسيق المباشر مع رئاسة الأركان العامة والأجهزة الأمنية[5]، وهي حزمة من النقاط تهدف للتأكيد على عدم مشروعية الحشد العسكري لمليشيات الدبيبة تحت دعوى فرض سلطة الدولة، وأن ما اتخذه من إجراءات هي إجراءات أحادية، تهدف ضمنيًا نحو الانقلاب على المجلس الرئاسي الليبي وتجميد اتفاق وقف اطلاق النار الموقع في العام 2020، وكذلك الخروج عن الاتفاق السياسي الليبي الموقف في ديسمبر 2015.

أما بالنسبة لما بُذل من جهود من أجل التهدئة، وسحب الأرتال العسكرية من طرابلس، لقد كشفت مصادر ليبية بأن البعثة الأممية نسقت لقاء جمع المنفي والدبيبة يوم 30 أغسطس، في العاصمة طرابلس، بحضور ممثلين عن قوة فض النزاع التابعة لرئاسة الأركان، لمناقشة شروط الحكومة الخاصة بوضع جهاز الردع التابع للمجلس الرئاسي، مؤكدة أن الاجتماع انتهى إلى وضع خطوط عريضة لهيكلة كل التشكيلات المسلحة في العاصمة طرابلس بما يتوافق مع التشريعات الليبية والمعايير الدولية[6]، والتوصل لاتفاق يقضي بتسليم إدارة مطار معيتيقة إلى جهة مدنية، يتم تحديدها لاحقًا من قبل الحكومة، إلى جانب تعيين آمر جديد لجهاز الشرطة القضائية، لكن لا تزال تُجرى مشاورات بين الأطراف المعنية حول آليات تنفيذ الاتفاق، بما يضمن انتقالًا سلسًا للمهام دون الإخلال بالأمن العام أو سير العمل في المرافق المستهدفة[7]، وهو ما يعني افتقاد الاتفاق لمقومات ترجمته على أرض الواقع وأن المباحثات قد لا تخرج عن إطار كسب مزيد من الوقت بالنسبة جهاز الردع، لضمان استكمال تجهيزاته العسكرية وهو ما يُستدل عليه باتفاق سابق مماثل وقعه جهاز الردع لكنه لم يلتزم بتنفيذه؛ مما يعزز الشكوك حول جدية التزامه بالاتفاق الحالي محل النقاش، ناهيك عن أن الاتفاق لم ينهِ عمليات الحشد العسكرية، مع رصد استمرار لوصول الحشود العسكرية باتجاه طرابلس حتى يوم 31 أغسطس، وتمركزها حول عد مواقع استراتيجية.

أما بالنسبة لموقف الجيش الليبي من الحشد العسكري في طرابلس، فلقد أعلنت رئاسة أركان القوات البرية التابعة للجيش الوطني الليبي في 1 سبتمبر 2025، الدفع بـ"الكتيبة 152 مشاة آلي" التابعة لـ"اللواء طارق بن زياد معزز" نحو تمركزات عسكرية جديدة، من دون الكشف عن مواقعها، إلا أن هناك مقطع فيديو متداول لقوات تابعة للجيش الليبي تتحرك من بنغازي نحو سرت غربًا لكون (سرت) هي حلقة وصل رئيسية بين شرق ليبيا وغربها، وبوابة إلى موانئ نفطية حيوية[8]؛ حيث تقدمت بعض القوات حتى بوابة الخمسين (50 كم غرب سرت)، وهي أقصى نقطة غربية يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي على الطريق الساحلي. وجُهزت قوات إضافية للانتشار في بنغازي ومدن شرقية أخرى.

ثانيًا: الموقف الشعبي من التصعيد العسكري في طرابلس

قوبل الحشد العسكري بالرفض من جانب أهالي طرابلس، لا سيما في مناطق النفوذ والسيطرة التابعة لجهاز الردع، وذلك كالتالي:

- قال حراك «شباب سوق الجمعة» إن مليشيات تابعة لحكومة الدبيبة تحشد للحرب، وتعمل على زعزعة أمن العاصمة بهدف تعطيل العملية السياسية التي ترعاها البعثة الأممية، مؤكدين أن أبناء طرابلس جميعًا يقفون صفًا واحدًا لحماية عاصمتهم، ويرفضون دخول أي قوة من خارج المدينة، مطالبين البعثة الأممية برصد هذه الخروقات ووضع المجتمع الدولي أمام حقيقة من يسعى لقتل شعبه.

- رفض أهالي تاجوراء أن تكون منطقتهم ممر للسلاح أو قاعدة لأي قوة مسلحة، محذرين من أن دخول أي رتل عسكري إلى العاصمة عبر منطقتهم يعد «تعديًا على أهلها». وطالبوا الأجهزة الأمنية بتحمل مسئولياتها كاملة تجاه حماية المدنيين ومنع أي مواجهة مسلحة.

- أصدر أهالي طرابلس الكبرى، بما يشمل تاجوراء والزاوية، بيانًا يوم 1 سبتمبر، حذروا فيه حكومة الوحدة من تبعات استمرار التحركات العسكرية داخل الأحياء، ممهلين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد

الحميد الدبيبة 24 ساعة لسحب الأرتال العسكرية من الأحياء المدنية، كما دعا البيان السكان إلى إغلاق الأحياء وتأمين العائلات، مع عدم استبعاد خيار "الحراك الشعبي المسلح" إذا لم تُسحب الأرتال خلال المهلة المعلنة. وأكد أصحاب البيان أن العصيان الشامل سيكون الخطوة التالية، وأن المناطق قد تتحول إلى "مربعات أمنية مسلحة"، مع توجيه نداء برفع أصوات التكبير عبر المساجد في حال بدء تنفيذ خطوات التصعيد دون استجابة حكومية[9]، وهو ما يعكس خطة تحرك شعبية تتضمن في شقيها التمرد النظيف (العصيان المدني)، والتمرد المسلح بالتلويح بتحول المناطق لمربعات أمنية مسلحة، وتسليح المواطنين بهدف الدفاع عن أمنهم وحماية الممتلكات والأحياء وليس بهدف الهجوم، مع الاعتماد على مكبرات المساجد لبدء تنفيذ الخطة.

تزامن ذلك مع تصاعد الغضب في مصراتة؛ حيث طالب أهالي منطقة السكيرات في مصراتة بإخراج المليشيات ومخازن السلاح من محيطهم، عقب انفجار أحد مخازن الذخيرة ليلًا وما خلفه من حالة هلع وأضرار بمنازل وممتلكات المدنيين. هذا الحدث أعاد إلى الواجهة مطلب إبعاد المخازن عن الكتلة السكنية وفرض معايير أمان حقيقية على تحركات وتخزين الأسلحة.

على الجانب الآخر، أعلن ما يعرف بـ»ثوار طرابلس وشبابها» رفضه القاطع لأي حرب، أو محاولة لجر العاصمة إلى الدمار والفوضى. وطلب حراك الثوار من جهاز الردع ومن يحتمي بهم تسليم قاعدة معيتيقة فورًا، وعدم الزج بطرابلس في أي صراع مسلح، أو مواجهات خارج إطار الدولة، وناشد الدبيبة «التريث قليلًا» في استخدام القوة، وإمهال الجهاز مدة ثانية كي يسلم الردع ويقبل بأوامر الدولة. كما حمل الحراك وزارة الدفاع بغرب ليبيا المسئولية عن «حماية الشعب وأعراضه وممتلكاته»، وطالب المجلس الرئاسي بـ«الإسراع في حل جهازي (الردع) و(دعم الاستقرار) بشكل نهائي، وإحالة أفرادهما إلى وزارة الداخلية وفق القانون».

ثالثًا: أسباب الحشد العسكري في طرابلس

بالرغم من أن شعار الدبيبة لتحركاته العسكرية هو فرض سلطة الدولة، فإن افتقاد تحركاته لتنسيق مع المجلس الرئاسي الأعلى، بل ودخوله في تنافس سياسي وعسكري مع فصائل المجلس الرئاسي العسكرية، تجعل منه شعار سياسي، لا يمد للواقع بصلة، يحتمي فيه الدبيبة لما تكتسبه حكومة طرابلس من شرعية دولية.

تمكن الدبيبة من التحايل ميدانيًا وسياسيا على ما أثاره مقتل غنيوة من حالة فوضى وعنف في العاصمة، بتنسيقه مع المجلس الرئاسي الليبي، وإعلان وزارة الدفاع التابعة لحكومة الوحدة الاتفاق على وقف إطلاق النار ونشر قوات نظامية محايدة في نقاط تماس، بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة، مع التأكيد على أن هذه التحركات تأتي في إطار خطة حكومية أمنية للقضاء على المليشيات وبسط سيطرة وهيبة الدولة، وهو ما يُستدل عليه بتصريحه يوم 19 يونيو: «وصلنا إلى مرحلة تؤهل وزارتي الداخلية والدفاع لتأسيس الدولة ومؤسساتها، وانتهى عصر الشيخ والحاج (لقبان يطلقان على قيادات المليشيات) في أجهزتنا الأمنية والعسكرية»، مؤكدًا أن «التعاون مع وزارة الدفاع وجهاز الأمن الداخلي ضروري في هذه المرحلة، ويجب أن يكون القبض والتوقيف من اختصاص وزارة الداخلية فقط وتحت إشراف النيابة».

جاءت تصريحات الدبيبة في إشارة إلى قرار أصدره المنفي في 5 يونيو بتنسيق مع الدبيبة، بتشكيل لجنة للترتيبات الأمنية والعسكرية برئاسته، لإعداد وتنفيذ خطة لإخلاء طرابلس من المظاهر المسلحة، إلى جانب تشكيل لجنة حقوقية برئاسة قاضٍ لمتابعة أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز وإجراء زيارات تفتيش دورية وحصر ومراجعة حالات التوقيف التي تمت خارج نطاق السلطة القضائية أو دون الإحالة إلى النيابة العامة، وهو ما منح الدبيبة شرعية التصادم مع «جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب» تحت شعار «فرض سلطة الدولة»، وبالتالي انتزاع صلاحيات جهاز الردع، التي تتضمن منح أعضائه صفة مأموري الضبط القضائي، وحق مصادرة الأموال والأملاك المضبوطة، ومراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي، وتعقب العصابات الإجرامية والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وما يترتب عليه من انتزاع حق جهاز الردع في إدارة عدة مؤسسات حيوية، أبرزها؛ القاعدة الجوية في معيتيقة وسجن معيتيقة، الذي يحتجز عددًا من قيادات تنظيم الدولة الإسلامية المقبوض عليهم غربي ليبيا، قد ترمي بعض مليشيات الدبيبة ذات الميول الداعشية لتحريرها، تمهيدً لانضمامها إلى صفوف هذه المليشيات وتعزيز كتلتها التنظيمية وكذلك سيطرته الميدانية في مواجه المليشيات المتنافسة لها، وهو ما يكشف عن حرص الدبيبة لتقليم أظافر عبد الرؤوف كارة رئيس جهاز الردع إن لم تنجح محاولة اغتياله وحل الجهاز، بما يُفسر كذلك الشروط الأربعة السالف الإشارة إليها، التي طالب الدبيبة جهاز الردع بالانصياع لها.

إن تنحية جهاز الردع من المشهد الميداني في طرابلس يُعد هدفًا حيويًا للدبيبة، لعدة أسباب؛ أولها: أن القضاء على جهاز الردع يُمثل رمزية مهمة تعكس حجم نفوذ الدبيبة وقدراته العسكرية التي مكنته من مواجهة جهاز

الردع ذي النفوذ الواسع؛ فعقب الاشتباكات التي خاضها جهاز الردع في يوليو 2022 ضد كتيبة ثوار طرابلس، امتد نطاق نفوذه من حاضنته الرئيسية ببلدية سوق الجمعة وطريق الشط، إلى طرابلس المركز والفرناج وعين زارة، كما أنه صار يُسيطر على مؤسسات حيوية عدة، مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط ومبنى الإذاعة والتلفزيون بزاوية الدهماني ووزارة الخارجية وجامعة طرابلس، بالإضافة إلى عدة وزارات ومؤسسات حكومية أخرى. وهنا يُمكن القول إن قرارات المنفي التي جاءت بتنسيق مع الدبيبة كانت مناورة سياسية للدبيبة لاضفاء الشرعية على تحركاته العسكرية المخطط لها، وتبرير الانقلاب على المنفي الذي يُمكن وصفه بالانقلاب الجزئي-حتى الآن- لحصر المنفي في سلطاته السياسية، وتقويض نفوذه الميداني والعسكري، مع الاحتفاظ بصورته الرمزية كقائد أعلى للقوات المسلحة، أي تطويع المنفي لخدمة أجندة الدبيبة السياسية، وهو ما يجعل من الدبيبة رقم لا يمكن تجاوزه في المعادلة الليبية وفي أي مسار مستقبلي ليبي.

ثاني الأسباب: هو أن عبد الرؤوف كارة يسيطر على عدة مواقع حيوية واستراتيجية، أبرزها مطار معيتيقة الواقع على بعد خمسة أميال شرق طرابلس، والذي لا يكتسب أهميته فقط لكونه المنفذ الجوي الأساسي للعاصمة، بل لأنه يمثل ورقة قوة عسكرية وسياسية، والسيطرة عليه تمنح الطرف المسيطر قدرة أكبر على إدارة المشهد الأمني في طرابلس، كما أنه يُعد نقطة اتصال رئيسية مع العالم الخارجي، ومركزًا لوجستيًا لاستقبال الدعم العسكري من حلفاء الدبيبة الدوليين، وهو ما يُفسر السبب لكون المطار محورًا لصراع النفوذ بين القوى المتنافسة، خاصة أن مطار طرابلس الدولي مغلق منذ العام 2014 عقب خروجه من الخدمة إثر ضربات عدة.

أما بالنسبة لثالث الأسباب: هو أن التحركات العسكرية للدبيبة جاءت لضمان بقائه في السلطة، وفي قلب أي عملية سياسية مستقبلية محتملة، مع تقويض أي محاولة لتنحيته عن المشهد السياسي. فعل الرغم من ربط الكثيرين بين التحركات العسكرية للدبيبة وبين إحاطة المبعوثة الأممية إلى ليبيا «هانا تيتيه» أمام مجلس الأمن الدولي يوم 21 أغسطس 2025، والتي قدمت خريطة طريق مكونة من ثلاث ركائز أساسية، أبرزها توحيد المؤسسات من خلال حكومة جديدة موحدة[10]، بما يعني خروج الدبيبة من المشهد، فإنه في حقيقة الأمر والمراقب للمشهد السياسي الليبي، قد يرى أن تحركات الدبيبة ليست نتيجة مباشرة لإحاطة تيتيه الأممية، بدليل أن اغتيال غنيوة قد وقع في مايو 2025؛ أي قبل أشهر من هذه الإحاطة.

منطقة النفوذ في طرابلس	الانتماء القانوني	قائد	جماعة مسلحة
الشرق والجنوب الشرقي	وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية	عبد الرؤوف كارا	قوة الردع الخاصة (رادا)
تمت الإزالة	وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية	عبد الغني الككلي (قُتل)	جهاز دعم الاستقرار (SSA)
جزء من المركز والمركز الجنوبي	وزارة الدفاع جنو	محمود حمزة	اللواء القتالي 444
الجنوب الغربي	وزارة الدفاع جنو	عبد السلام الزوبي	اللواء 111
الغرب	وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية	عبد الله الطرابلسي	جهاز الأمن العام
جنزور (غرب)	وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية	محمد الباروني	لواء فرسان جنزور
تاجوراء (شرق)	وزارة الدفاع جنو	بشير خلف الله	لواء رحبة الدارة
مصراتة والوصول إلى طرابلس من الشرق	وزارة الدفاع جنو	إبراهيم محمد	قوة العمليات المشتركة مصراتة
الزاوية والوصول إلى غرب طرابلس	وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية	محمد بحرون	قوة الدعم الأولى

المصدر: التنافس السياسي والاقتتال الداخلي بين الجماعات المسلحة في طرابلس يمتد ما بعد العاصمة الليبية، بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة، 10 يوليو 2025
https://acleddata.com/ar/report/altnafs-alsyasy-walaqttal-aldakhly-byn-aljmaat-almslht-fy-trabls-ymtd-ma-bd-alasmt-allybyt.

لكن من جانب آخر، إن استناد الخطة الأممية على ركيزة أساسية تتمثل في تشكيل حكومة موحدة لإدارة المسار الانتقالي الليبي، لاقت ترحيبًا من أعضاء مجلس الأمن الدولي في اجتماع عُقد في 3 سبتمبر، دعوا خلاله الأطراف الليبية إلى المشاركة الكاملة وبدون شروط مسبقة في عملية سياسية بقيادة وملكية ليبية بتيسير من بعثة الأمم المتحدة في البلاد[11]، هي في حقيقة الأمر نقطة اتفاق أممية ودولية مع رؤى كل من رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة السابق خالد المشري، أضفت قدر من الإثناء الضمني لما اتخذه الطرفان من خطوات تدفع نحو تشكيل حكومة موحدة كخيار أمثل لحلحلة المعضلة السياسية الليبية، وضرورة خروج الدبيبة من المشهد، وهو ما خلق حافزًا لدى الدبيبة بضرورة ترسيخ أقدامه كسبيل لفرض نفسه في العملية السياسية القادمة، عبر دخول مليشياته في صراع مع أقوى الفصائل المسلحة المتنافسة لتدميرها وتنحيتها مثلما هو الحال مع جهاز الردع؛ مما افرز الوضع الحالي المتوتر في طرابلس، بما يكشف عن الوجه الآخر لخطة الدبيبة للسيطرة والممثلة في ما قدمه من دعم لمحمد تكالة لدفعه بإجراء انتخابات على رئاسة المجلس الأعلى للدولة وتأمين الكتلة التصويتية اللازمة لضمان قانونية الحضور وتوفر الأصوات اللازمة لفوز تكالة برئاسة المجلس في يوليو 2025، وبالتالي كسب حليف سياسي ممثل لأحد الكيانات السياسية المعترف بها أمميًا.

إن أحد الجوانب الخفية التي تلعب دورًا في نشوب الاقتتال بين الفصائل المسلحة في طرابلس، هو توظيف الدبيبة لرغبة انتقامية دفينة لدى إحدى فصائله المسلحة ذات الثقل الميداني هو اللواء 444 قتال بقيادة محمود حمزة من أجل القضاء على جهاز الردع بقيادة عبد الرؤوف كارة، والتفرد بقيادة أكبر فصيل عسكري تابع للدبيبة في غرب ليبيا بما يمنحه (حمزة) ثقلًا سياسيًا إلى جانب ثقله الميداني؛ حيث كان اللواء في الأصل

فرقة تدعى «20-20» يرأسها اللواء حمزة بعد أن انفصل عن قوة الردع الخاصة بقيادة عبد الرؤوف كارة، وحينما دخلت الفرقة الحرب ضد قوات حفتر في منتصف يونيو 2019، امتنعت غالبية قوة الردع الخاصة عن المشاركة في صد هجوم حفتر على طرابلس، كما سبق وأن اعتقل جهاز الردع حمزة في في مطار معيتيقة الدولي أغسطس 2023، قبل أن يُفرج عنه كارة، بالإضافة إلى قيادة حمزة لوفود عسكرية واستخباراتية رفيعة المستوى إلى تركيا والجزائر، وحتى سوريا، بما يُشير إلى تجهيزه للعب دور قيادي أكبر في ليبيا[12].

رابعًا: السيناريوهات والنتائج المحتملة

رغم حالة الغموض حول مآلات الوضع في طرابلس وهل تنجح الوساطات في التهدئة بين الدبيبة وجهاز الردع، فإن الوضع الحالي لا يكشف سوى عن اتجاه طرابلس نحو مسار تصعيدي عنيف، في ظل استمرار الحشود العسكرية في طرابلس، وعدم اتخاذ أطراف النزاع قرار حتى الآن بسحب أرتالها العسكرية، مع تجديد الأمم المتحدة لقلقها إزاء التوترات بين مجموعات مسلحة في العاصمة، عقب نشوب اشتباكات متقطعة في منطقة السدرة جنوب طرابلس، ناهيك عن أن تراجع الدبيبة عن مسار المواجهة العسكرية مع جهاز الردع، سيقابله فقدان الدبيبة لثقله السياسي والميداني، بل وقد يمنح الفرصة للمنفي وفصائله المسلحة لاتخاذ خطوات استباقية هجومية ضد مليشيات الدبيبة.

ومن ثم، فإن المواجهة العسكرية بين قوات الدبيبة وقوات الردع باتت حتمية، في خطوة لا يُمكن للدبيبة التراجع عنها أو تجاوزها، وأن الحفاظ على الوضع الراهن بما يتضمنه من استنفار عسكري مع حفاظ مليشيات الدبيبة على مواقع تمركزتها المطوقة للمواقع الاستراتيجية التابعة لعبد الرؤوف كارة، خير دليل على انتظار الوقت المناسب لمباغتة قوات جهاز الردع واغتيال عبد الرؤوف كارة، تتحول على إثرها طرابلس لساحة حرب، ينخرط فيها بعض المدنيين؛ حيث أن تلويح أهالي طرابلس بحراك شعبي مسلح للدفاع عن طرابلس من قوات الدبيبة يكشف عن ظهير شعبي لقوات جهاز الردع، قد يُناظره انضمام مواطنين موالين للدبيبة إلى صفوف قواته، بما يُنذر بمعركة دموية في طرابلس.

إن النتائج المحتملة لهذه المعركة الدموية، متعددة، استنادًا إلى عدة محددات؛ أولها: توازن القوى العسكري بين جهاز الردع والقوات الداعمة لها، ومليشيات الدبيبة، والمنعكسة في عدد القوات، والتجهيزات العسكرية

التي تلعب دورًا في رسم اتجاهات معركة طرابلس المحتملة، وهي معلومات غير متوفرة وما هو متاح منها غير محدث لا سيما مع تغير ولاء الميليشيات بين الأطراف المتنافسة وفقًا لمصالحها.

فلقد ذهبت آخر تقديرات عن عدد قوات جهاز الردع صادرة في 2023 إلى أنه يضمن نحو 1500 عنصر؛ مما يجعلها ثالث أكبر ميليشيا في طرابلس، يتألف حوالي 90% من قواتها من ضباط شرطة شرعيين، 70% منهم خدموا في الشرطة الليبية قبل عام 2011[13]، وهو رقم من المتوقع ارتفاعه للآلاف في حال ضم عناصر جهاز دعم الاستقرار المنضمة إلى صفوف جهاز الردع عقب مقتل غنيوة، بالإضافة عدد قوات الميليشيات الموالية لجهاز الردع في عدد من المناطق، بالإضافة إلى ما يتمتع به من قدرات على حشد الدعم من عناصر مناهضة للدبيبة.

وتضم قوات جهاز الردع عناصر مدربة على نمط شبه عسكري، وبخبرة بارزة في الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، يعتمد أساسًا على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة المناسبة لحرب المدن، ويملك عربات مصفحة خفيفة تمنحه مرونة الحركة والمناورة، بالإضافة إلى امتلاكه تجهيزات تقنية متقدمة في نظم الاتصال والمراقبة، وهو جانب «قد يتفوق فيه على قوات الحكومة»، ومع ذلك فقدراته في العتاد الثقيل تبقى محدودة[14].

أما بالنسبة لقوات الدبيبة فيُقدر قوامها بالآلاف، موزعين بين أبرز القوى التابعة لها: اللواءين 444 و111 اللذين يتميزان بقدرة تنظيمية وتدريبية عالية تؤهلهما لعمليات معقدة، ويمتلكان أسلحة خفيفة ومتوسطة، ومدرعات، ومنظومات رصد واتصال، إضافة إلى جهاز الأمن العام الذي يملك قدرة على ممارسة العمليات الأمنية. وبالإضافة إلى تمتع الحكومة بتفوق عددي ولوجستي واضح، فلديها ميزة نوعية بامتلاكها الطائرات غير المأهولة التركية[15] ومؤخرًا الأوكرانية، عقب ورود تقارير بشراء حكومة الدبيبة طائرات مسيرة أوكرانية عبر قنوات تجارية وعسكرية مختلفة وتم استخدام هذه الطائرات في عدد من الهجمات خلال الأشهر القليلة الماضية، مع تداول مواقع التواصل الاجتماعي صورًا لحطام طائرة مسيرة أوكرانية في صبراتة بتاريخ 30 يوليو 2025، أُسقطت خلال تنفيذها ضربات جوية استهدفت مواقع يُشتبه في ارتباطها بأنشطة غير قانونية[16].

أما بالنسبة لثاني المحددات: الراسمة لنتائج معركة طرابلس المحتملة فهي تتعلق بطبيعة المدينة والمجتمع المحلي؛ حيث إن جهاز الردع يمتلك مصدرين رئيسيين للقوة؛ أولهما: هو موقعه الاستراتيجي داخل قاعدة معيتيقة، شمال العاصمة؛ حيث تقع المؤسسات الحيوية مثل المطار والميناء وشركة الاتصالات والمصرف

المركزي ومؤسسة النفط؛ ما يعني أن أي مواجهات مسلحة هناك ستشل الحياة اليومية بالكامل. أما الثاني: فهو العمق الاجتماعي للجهاز، خصوصًا منطقة سوق الجمعة، التي تمثل أكبر وأهم أحياء وسط العاصمة وأكثرها تماسكًا اجتماعيًا، فأغلب قادة الردع ينحدرون منها؛ مما منح الجهاز حاضنة شعبية قوية.

أما بالنسبة لثالث المحددات: فتتعلق بحدود الدعم الدولي والإقليمي للأطراف المتنافسة ومن قبل مدى قبول شن هجوم على جهاز الردع، وهو ما يلعب دورًا في رسم اتجاهات المعركة في ضوء ما يُقدم من دعم عسكري لأي من الطرفين، وغطاء شرعي، وهنا يأتي الحديث تحديدًا حول الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والدعم الأوروبي.

أما بالنسبة لرابع المحددات: التي ستلعب دورًا في إعادة اتجاهات المعركة المحتملة فتتمثل في موقف حكومة شرق ليبيا من احتمالات نشوب تصعيد عسكري في طرابلس. إن مسعى الدبيبة للتفرد بالسلطة في غرب ليبيا، وتصفية المليشيات المنافسة له، قد تفتح الباب أمام عبد الرؤوف كارة ومن قبله رئيس المجلس الرئاسي التابع له، إلى إعادة هيكلة تحالفاته السياسية والميدانية وفق معطيات المشهد الأمني في طرابلس، وإعادة توجيه بُصلتها من غرب ليبيا إلى شرقها.

أي أن احتمالية تنسيق ميداني ودعم عسكري غير مباشر بين قوات شرق ليبيا والمجلس الرئاسي وكذلك لجهاز الردع في مواجهه مليشيات الدبيبة، بات احتمالًا ممكنًا بنسبة أكبر، قد يجدها المشير خليفة حفتر فرصة ذهبية لإسقاط الدبيبة وحكومته، خاصة أن الثقل السياسي والميداني الحالي لحفتر، وما نجح في نسجه من شبكة علاقات دولية، مختلف لحد كبير عن نظيره خلال هجوم عام 2019، والذي يتمثل أبرزه في التوجه التركي شرقًا وفتح قنوات للتعاون في عدة مجالات أبرزها الطاقة والتعاون العسكري وإعادة الإعمار، ناهيك عن تحول المنظور الدولي والأممي لحكومة الدبيبة من حكومة تتولى إدارة المشهد السياسي الانتقالي تمهيدًا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، لحكومة مُعيقة لاستكمال المسار الانتقالي الليبي، ولكنها تملك الشرعية الدولية.

واستنادًا إلى هذه المحددات الأربعة التي تتفوق كل منها على الآخر في رسم اتجاهات الوضع الأمني في طرابلس في حال نشوب معركة وتصعيد عسكري بين الأطراف المتنافسة، فهناك سيناريوهات محدودة لمرحلة ما بعد نشوب التصعيد؛ أولها: هو تفوق الدبيبة في معركة طرابلس المحتملة على جهاز الردع وحل الأخير

واغتيال كارة أو اعتقاله، وبالتالي فرض الدبيبة نفسه كفاعل سياسي ذي ثقل ميداني في غرب ليبيا وفي أي معادلة سياسية مستقبلية محتملة، قد تفتح الباب للإطاحة بالمجلس الرئاسي الليبي، ثانيها: هو تمكن عبد الرؤوف من ردع مليشيات الدبيبة والحفاظ على ثقله (كاره) الميداني ومواقعه الاستراتيجية، وبالتالي حفاظ المنفي على مركزه السياسي وثقله الميداني، وهو سيناريو لا يعني القضاء على الدبيبة وإنما فقط إعادته لمواقع تمركزه الرئيسية ولمهام منصبه كرئيس للحكومة وتقويض طموحات بالتفرد بالسلطة في غرب ليبيا، بما يعني احتمالية تجدد الاشتباكات مرة أخرى في فترات لاحقة، أما بالنسبة لثالث السيناريوهات: هو لجوء الأطراف المتصارعة لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، دون حسم المعركة لأي من الطرفين، استنادًا إلى عدة مبادرات للتهدئة.

كما أن أحد المخاطر المحتملة في حال تجدد الاشتباكات في طرابلس، هو إتاحة هذا الوضع مساحة للمليشيات المسلحة للاقتتال فيما بينها من أجل انتزاع مكاسب ميدانية على هامش الاقتتال بين جهاز الردع ومليشيات الدبيبة، ولنا في محاولة اغتيال معمر الضاوي، آمر «الكتيبة 55 مشاة»، والمتحالف مع الدبيبة في أغسطس 2025، دون معرفة الجهة الواقفة وراء هذا الهجوم، مثال على ذلك.

نهاية القول، إن المواجهة العسكرية بين جهاز الردع وقوات الدبيبة، وإن تأجلت خلال الفترة الماضية، فإن الحشد العسكري للطرفين في طرابلس، بات يُشير إلى أنها مواجهة حتمية وقريبة من الانفجار، وأن هذه المعركة المحتملة قد تكون نواة لتحول جديد في المشهد الليبي.

المراجع

1. Escalation looms in Western Libya as armed build-ups trigger fears of conflict, the Arab weekly, 1 September 2025 https://thearabweekly.com/escalation-looms-western-libya-armed-build-ups-trigger-fears-conflict

2. LNA reportedly deploys additional troops in Sirte and al-Shuwayrif, Libya security monitor,30 Aug 2025 .https://libyasecuritymonitor.com/lna-reportedly-deploys-additional-troops-in-sirte-and-al-shuwayrif/

3. أجواء مشحونة في طرابلس.. حالة ترقب وحذر مع استمرار التحركات العسكرية والاستنفار الأمني، المشهد الليبي، 4 سبتمبر 2025. https://almashhadlibya.com/libya-news/105319

4. بيان لقوة فرض القانون بوزارة الدفاع يمهل جهاز الردع 48 ساعة لتنفيذ مطالب محددة، المشهد الليبي، 29 أغسطس 2025.https://almashhadlibya.com/libya-news/104740

5. بيان لجنة الترتيبات الأمنية والعسكرية بشأن التطورات والتحشيدات الأخيرة بالعاصمة طرابلس، المشهد الليبي، 31 أغسطس 2025.https://almashhadlibya.com/libya-news/104944

6. خطوط عريضة للتهدئة في طرابلس عقب اجتماع المنفي والدبيبة برعاية أممية، العربي الجديد، 31 أغسطس 2025.https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AE%D8%B7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D8%A%84%D8%B3-%D8%B9%D9%8A-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%81%D9%%D8%A6%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%A%88%D8%A7%D9%8A-%D9%81%D9%86%D9%85%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%C%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9%8%D9

7. الكشف عن بنود اتفاق جديد بين حكومة الوحدة وجهاز الردع، المشهد الليبي، 31 أغسطس 2025.https://almashhadlibya.com/libya-news/104946

8. رئاسة الأركان البرية بالجيش الليبي تعلن إعادة انتشار كتيبة 152 مشاة آلي، صحيفة الشاهد الليبية، 1 سبتمبر 2025.https://lywitness.com/97758/

9. هددوا بالعصيان.. أهالي طرابلس يمهلون الدبيبة 24 ساعة لسحب الأرتال العسكرية، إرم نيوز، 1 سبتمبر 2025. https://www.eremnews.com/news/arab-world/2ql8cmp

10. إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا السيدة هانا تيتيه، أمام مجلس الأمن - 21 آب/ أغسطس 2025، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 21 أغسطس 2025.https://2h.ae/xpoz

11. أعضاء مجلس الأمن يدعون الأطراف الليبية إلى المشاركة بحسن نية في العملية السياسية، الأمم المتحدة، 3سبتمبر 2025.https://news.un.org/1143293/09/ar/story/2025

12. Karim Mezran and Dario Cristiani, The killing of Abdul Ghani al-Kikli may be a turning point for Libya, Atlantic council, 16 May 2025. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-killing-of-abdul-ghani-al-kikli-may-be-a-turning-point-for-libya/

13. Western Libya Situation Report December 2023, insecurity Insight, December 2023. https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/202312//Western-Libya-Situation-Report-December-2023.pdf

14. خرائط نفوذ القوة والسياسة والعسكر في طرابلس الليبية، العربي الجديد، 5 سبتمبر 2025. https://2h.ae/ZGJx

15. المرجع السابق.

16. ما حقيقة أن أوكرانيا تؤسس لحضور عسكري في الغرب الليبي؟، اندبندنت عربية، 26 أغسطس 2025.https://www.independentarabia.com/node/630580/%D8%B3%D9%8A%%86%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D9%82%D9%D8%A7-%D8%AD%D9%8A-%83%D8%B1%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%B6%D9%D8%A7-%D8%AA%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D9%9F%8A%D8%8A%D8%A8%D9%84%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%%D9%85%%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%node/630580/%D8%B3%D9%8A%%86%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D9%82%D9%D8%A7-%D8%AD%D9%8A-%83%D8%B1%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%B6%D9%D8%A7-%D8%AA%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D9%9F%8A%D8%8A%D8%A8%D9%84%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%%D9

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية